برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-2010/6/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

التحديث الثاني لخطة البرنامج للإدارة (2011-2010)

مقدمة للمجلس للموافقة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2010/6-D/1
10 May 2010
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

نائب المدير التنفيذي ورئيس الشؤون المالية: السيدة: G. Casar رقم الهاتف:2885 -066513

نائب رئيس الشؤون المالية ومدير شعبة الميزانية والبرمجة: السيد: S. O'Brien رقم الهاتف:2682 -066513

رئيس مكتب الميزانية: السيد: J. Crisci رقم الهاتف:2704 -066513

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (2645-066513).

مشروع القرار*

بعد النظر في الوثيقة "التحديث الثاني لخطة **البرنامج** للإدارة (2010-2011)" (WFP/EB.A/2010/6-D/1)، فإن المجلس:

1) **يحيط علما** ببرنامج العمل المتوقع الذي يبلغ مجموعه 10.7 مليار دولار أمريكي، مع استبعاد البند الخاص بالاحتياجات غير المنظورة؛

2) **يوافق** على رصد بنود في الخطة لتغطية الالتزامات غير الممولة المتعلقة بالموظفين لمدة 15 عاماً حسب ما هو محدد في هذه الوثيقة؛

3) **يوافق** على اعتماد غير متكرر بما قيمته 7.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل الالتزامات غير الممولة المتعلقة بالموظفين لعام 2010 في إطار الخطة المشار إليها أعلاه؛

4) **يوافق** على زيادة مقدارها 3.37 مليون دولار أمريكي في اعتماد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لعام 2011 لتمويل أثر الخطة السالفة الذكر على ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2011؛

5) **يوافق** على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كمصدر بديل لتمويل المصروفات المعتمدة أصلا للفترة 2010–2011 بما مجموعه 38.9 مليون دولار أمريكي مقابل الجزء غير المخصص من الحساب العام حسب ما هو مبين في هذه الوثيقة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- أكدت الأمانة من جديد في الدورة العادية الثانية لعام 2009 التي وافق فيها المجلس على خطة **البرنامج** للإدارة لفترة السنتين (2010-2011) التزامها بتقديم معلومات محدثة عن تنفيذ الخطة في فترة السنتين. وهذا هو التحديث الثاني لفترة السنتين الحالية.

2- ويراعي التحديث توصيات المجلس، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية بمنظمة الأغذية والزراعة.

الخلفية

3- توجز خطة **البرنامج** للإدارة لفترة السنتين (2010-2011) برنامج عمل فترة السنتين، الذي يبلغ مجموعه 8.95 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشر. وراعت ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 476 مليون دولار أمريكي المستوى المتوقع لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من هذه المتطلبات على أساس مستويات التمويل الأصلية والأرصدة الاحتياطية المتوقعة.

4- وبينت الأمانة في التحديث الأول الذي عرض على الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2010 زيادات في برنامج العمل بلغت 595 مليون دولار أمريكي. ومنذ ذلك التحديث، وقع عدد من الأحداث كان أهمها الاستجابة الطارئة لزلزال هايتي في يناير/كانون الثاني 2010، واقتضت تلك الأحداث زيادات أخرى. ويقدم هذا التحديث الثاني نظرة عامة للزيادات في برنامج العمل ويبرز المجالات التي تم فيها تحقيق تخفيضات في التكلفة.

5- وتلبية لطلب المجلس، يوجز هذا التحديث نتائج الدروس المستخلصة من ترتيبات التحوط التي شرع فيها البرنامج ويقدم مقترحا طويل الأجل لتمويل التزامات الموظفين غير الممولة كما يتضمن آخر المعلومات عن موارد دعم البرامج والإدارة والموارد من خارج الميزانية.

القسم الأول – التغيرات في برنامج العمل

الاحتياجات الإضافية

6- توقعت خطة الإدارة الأصلية (2010-2011) برنامج العمل عند مبلغ 8.95 مليار دولار أمريكي -8.37 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تكاليف الدعم غير المباشرة، منها 4.6 مليار دولار أمريكي لعام 2010 كما قدر منها مبلغ 4.35 مليار دولار أمريكي لعام 2011. ويستبعد من ذلك أي اعتمادات تتعلق بالاحتياجات غير المنظورة. وبين التحديث الأول زيادة قدرها 595 مليون دولار أمريكي، بحيث أصبح مجموع برنامج العمل 5.2 مليار دولار أمريكي بصفة رئيسية لعمليات في أفغانستان وإثيوبيا وباكستان، والسودان.

7- ومنذ التحديث السابق لخطة الإدارة، واصلت احتياجات الجوع في العالم ازديادها. ومن المتوقع أن يزداد عدد من يعيشون دون خط الفقر بنحو 64 مليون نسمة في نهاية عام 2010[1] بسبب الأزمة المالية والكوارث الطبيعية والنزاعات التي تؤثر على السكان الأشد ضعفاً.

8- وأسفرت المساعدة الطارئة لهايتي عن احتياجات اضافية بما قيمته 570 مليون دولار أمريكي. كما يوسع **البرنامج** عملياته في منطقة الساهل استجابة للجفاف المستمر.

9- وعلى الرغم من الزيادات في الاحتياجات التشغيلية، يسعى **البرنامج** إلى تحقيق وفورات، وسوف يواصل البحث عن فرص أخرى نظرا لضغوط الطلبات غير العادية. وقام **البرنامج** بإجراء تقليص ملموس في عدد من المشاريع الإنمائية الجديدة المقترحة لمواءمتها مع الموارد التقديرية المتاحة حسب ما هو محدد في المادة العاشرة-8 من اللائحة العامة. وأجرى عدد من المكاتب القطرية الكبيرة استعراضات لتخفيض ميزانياتها العامة. ومن المزمع إجراء استعراضات مماثلة في مكاتب أخرى.

10- وكما يتضح من الجدول 1 أدناه، زاد برنامج العمل المحدث لعام 2010 بمقدار 1.2 مليار دولار أمريكي منذ التحديث الأول بحيث أصبح مجموع برنامج العمل 10.7 مليار دولار أمريكي، منها 6.4 مليار دولار أمريكي لسنة 2010.

الجدول 1: برنامج العمل المحدث لسنة 2010

(بملايين الدولارات الأمريكية)*

البلد	التحديث الأول	الزيادات	الاحتياجات المحدثة
هايتي	97.9	569.9	667.8
إثيوبيا	352.1	266.5	618.6
باكستان	316.2	111.5	427.7
النيجر	33.2	111.1	144.3
أفغانستان	325.3	30.7	356.0
بنغلاديش	58.4	23.9	82.3
جمهورية الكونغو	2.3	21.3	23.6
السودان	969.4	13.4	982.8
نيبال	84.4	6.1	90.5
بلدان أخرى	2961.6	42.8	3 004.4
المجموع	**5 200.8**	**1 197.2**	**6 398.0**

* بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة

[1] البنك الدولي. 2010. *التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2010*. واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي. 2010. *الأزمة والتمويل والنمو*. واشنطن العاصمة.

أهم معالم العمليات الرئيسة في عام 2010

⇦ منطقة الساحل

11- نتيجة لعدم انتظام هطول المطار وعدم كفايتها، كان الإنتاج الزراعي في عام 2009 ضعيفا في منطقة الساحل الشرقي، وشمال الكاميرون، ووسط تشاد، ومالي، والنيجر، الأمر الذي أدى إلى تدني الأمن الغذائي للأسر الضعيفة وزيادة خطر نشوء أزمة إقليمية في الغذاء والتغذية أثناء موسم القحط في 2010. واستجابة لهذه الحالة، بدأ **البرنامج** عمليات جديدة، أو زاد من حجم عمليات قائمة في الكاميرون وتشاد والنيجر.

12- ويسود النيجر حالة بالغة السوء. فقد أظهر الموسم الزراعي 2009 عجزا في المحاصيل بمقدار 430 000 طن متري ونقصا في علف الثروة الحيوانية بلغت نسبته 67 في المائة. وكشفت نتائج دراسة استقصائية سريعة لمستويات الأسر المعيشية عن معاناة 7.8 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وأن 3.4 ملايين شخص يحتاجون مساعدة عاجلة. وكان هذا التقدير هو الأساس لخطة العمل الإنسانية الأخيرة. وتمثلت مدخلات **البرنامج** في هذه الوثيقة في المساعدة في تلبية احتياجات 2.3 مليون شخص من خلال المدخلات التغذوية، ومصارف الحبوب، وعمليات توزيع الأغذية المجانية الموجهة. وسوف تلبي الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية احتياجات سائر السكان البالغ عددهم 1.1 مليون نسمة من خلال الأغذية المدعمة ماليا، والتوزيعات الغذائية الموجهة، والنقد مقابل العمل، والأنشطة التغذوية. وينفذ **البرنامج** عملية خاصة لتعزيز قدرته اللوجستية على توفير المساعدة الغذائية وتخزينها وتوزيعها في النيجر، ويتولى قيادة الفريق العامل المعني باللوجستيات الإنسانية لتنسيق الاستجابة اللوجيستية، وتبادل المعلومات، وتحديد الثغرات، وتجنب ازدواجية الجهود.

⇦ هايتي

13- بدأ **البرنامج** توزيع أغذية الطوارئ في مساء اليوم الذي وقع فيه زلزال 12 يناير/كانون الثاني 2010. ووزعت في الأسابيع الأولى الأغذية الجاهزة على الأشخاص الموجودين في مناطق يسهل الوصول إليها، ثم الانتقال إلى نظام لتقديم حصة غذائية تكفي لأسبوعين لفئات سكانية محددة، مما مكن **البرنامج** من تقديم مساعدة عاجلة إلى 3.5 ملايين شخص.

14- ويواصل **البرنامج** تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة عن طريق ما يلي: 1) استخدام أسلوب توزيع الأغذية الموجهة، من قبيل الغذاء مقابل العمل، والمبالغ النقدية مقابل العمل، ووجبات الأطفال داخل المدارس وخارجها، والتغذية المكملة الشاملة؛ 2) زيادة العناصر التي تهيء فرصا للعمل المؤقت وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وهذه المرحلة من العملية تركز على بناء أساس للأمن الغذائي في الأجل الطويل بهدف تغذية مليوني شخص شهرياً.

⇦ إثيوبيا

15- أجرى تقدير للأمن الغذائي تحت إشراف الحكومة خلال الموسم الزراعي من يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول بمشاركة من القطاع الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث والأمن الغذائي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات الدول المانحة. ووجد التقدير أنه على الرغم من الجهود المشتركة للتصدي للتحديات الإنسانية، فإن التوقعات تشير إلى استمرار الاحتياجات الواسعة النطاق في سنة 2010 بسبب تدهور القدرة على التكيف وضعف مواسم الحصاد في 2009. فقد أضر عدم انتظام سقوط الأمطار طوال سنة 2009 بالمحاصيل وأدى إلى تقليص المراعي في المناطق الشرقية، والجنوبية الشرقية، والجنوبية من البلد. ويشير هذا التقدير الذي يشكل أساس خطة الطوارئ المتعددة القطاعات

إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي من غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية سيصل إلى نحو 4.8 ملايين شخص.

الكفاءات التشغيلية – استعراض أجراه المكتب الإقليمي بالسودان

16- أجرى المكتب الإقليمي في السودان استعراضين لعملية الطوارئ في السودان، وهي أضخم عمليات **البرنامج**، وتبلغ ميزانيتها 900 مليون دولار أمريكي لتغطية 000 750 طن متري من الأغذية لصالح 6.4 ملايين مستفيد لزيادة فعالية التكاليف والتخفيضات في الميزانية. وأسفر ذلك عن تخفيضات في تكاليف الدعم المباشرة والنقل البري والتخزين والمناولة بلغ مجموعها 66.8 مليون دولار أمريكي.

17- ويرجع انخفاض معدل تكاليف الدعم المباشرة إلى إعادة تنظيم هيكل ملاك الموظفين بنقل بعض الوظائف من المركز إلى الميدان وإعادة النظر في وحدات الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمالية، والمشتريات، والإدارة في الخرطوم. وبلغ مجموع التخفيضات في ميزانية تكلفة الدعم المباشرة 37 مليون دولار أمريكي.

18- وشمل استعراض تكلفة النقل البري والتخزين والمناولة إعادة النظر في عمليات وعقود النقل البري التي ينفذها **البرنامج** في البلد، مما أفضى إلى تخفيض أسعار النقل البري والتخزين والمناولة بنسبة 14 في المائة. وأسفر استعراض لاحق لأسعار النقل البري والتخزين والمناولة نفذ في مارس/آذار 2010 عن تخفيض آخر بنسبة 9 في المائة في أسعار النقل البري والتخزين والمناولة. وبلغ مجموع التخفيضات في ميزانية النقل البري والتخزين والمناولة نتيجة للاستعراضين 29.8 مليون دولار أمريكي.

19- وتزامنت التخفيضات مع زيادة في ميزانية عملية الطوارئ بسبب زيادة احتياجات المستفيدين. غير أن التخفيضات في تكاليف الدعم المباشرة والنقل البري والتخزين والمناولة تمثلت في أن **البرنامج** أصبح قادرا على شراء كمية أكبر من الأغذية للمستفيدين بمستوى الموارد نفسه.

مستويات الموارد المتوقعة

20- استندت خطة الإدارة (2010-2011) إلى إيرادات متوقعة بما قيمته 7.5 مليار دولار أمريكي، تولد 476 مليون دولار أمريكي من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة. ويقابل ذلك تمويل 84 في المائة من برنامج العمل الأصلي البالغ 8.95 مليار دولار أمريكي.

21- ومع بقاء توقعات التمويل الراهنة عند مبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي للفترة 2010 - 2011 أي 3.75 مليار دولار أمريكي سنويا، وبرنامج عمل تقديري لفترة السنتين بمبلغ 10.7 مليار دولار أمريكي- 6.4 مليار دولار أمريكي لسنة 2010، و4.3 مليار دولار أمريكي لسنة 2011- فإن ذلك يقابل تمويل 70 في المائة من الاحتياجات الشاملة.

⇦ *فرقة العمل القطرية المعنية بحلول الجوع*

22- سوف يسعى **البرنامج** إلى ربط خبرته وبرامجه المجربة بموارد إضافية ملتزم بها لتحقيق الأمن الغذائي في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام 2009 التي عقدت في لاكويلا. وتعهد زعماء العالم بتقديم 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات لدعم خطط الأمن الغذائي المشتركة والقطرية. ويشترك **البرنامج** بالفعل في إعداد هذه الخطط في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، ويمكن أن يسهم بدور مهم في المبادرات التي تمكن المجتمعات المحلية والبلدان والأقاليم من تلبية احتياجات الأمن الغذائي.

23- وشكل **البرنامج** فرقة العمل التي تقودها البلدان لإيجاد حلول لمشكلة الجوع تحت إشراف نائب المدير التنفيذي لحلول الجوع من أجل قدرة المكاتب الإقليمية والقطرية على المشاركة في وضع وتنفيذ خطط الأمن الغذائي القطرية والتكيف مع تغير المناخ. وسوف تعمل فرقة العمل على المواءمة بين الاستراتيجية والعمل والأدوات، والسياسات، والبرامج التي يمكن أن تزيد القدرة على المرونة، وتحسن القدرة الوطنية على الحد من الجوع وسوء التغذية وتشجع على الانتقال إلى حلول مملوكة وطنيا، وتحسن الاستجابة للطوارئ.

مؤشر الحبوب الغذائية والوقود لبرنامج الأغذية العالمي

24- يرصد **البرنامج** أسعار الحبوب الغذائية من خلال مؤشر للحبوب استناداً إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة والنشرة الفصلية التي يصدرها **البرنامج** بعنوان "*Market Monitor*"[2] التي تتضمن معلومات عن التغيرات في أسعار السلع الأساسية العامة وآثارها المحتملة على تكلفة سلة الأغذية الأساسية. ويرصد **البرنامج** أسعار النفط من خلال مؤشر النفط الخام القائم على الأسعار الآجلة لخام برنت. ويرصد **البرنامج** أسعار الحبوب الغذائية والنفط لتأثيرها الكبير على التكاليف التشغيلية **للبرنامج**.

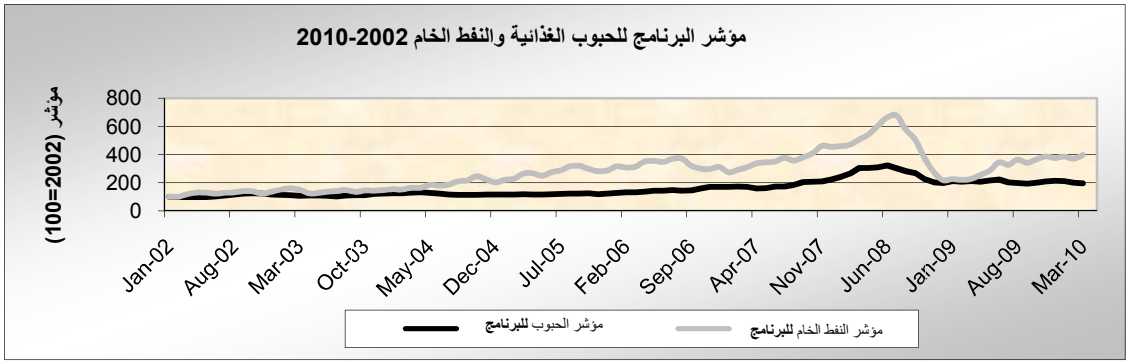

25- ويبين مؤشر **البرنامج** للحبوب أن أسعار الحبوب العالمية كانت مستقرة في الأشهر الأخيرة مما يعكس ركوداً في نمو الاستهلاك الآدمي للقمح ووفرة العرض. وكانت الزيادة في الطلب ضئيلة في البلدان المتقدمة والنامية، مع بعض الاستثناءات التي تشمل البرازيل والهند وباكستان. وفيما يتعلق بالعرض، زادت المخزونات العالمية من القمح نسبيا في أعقاب مواسم الحصاد الوفيرة لمحصول القمح في عام 2009 التي نتج عنها الاحتفاظ بكميات كبيرة لثماني سنوات.

26- وتشير نشرة *Market Monitor* إلى الانخفاض المستمر في أسعار السلع الغذائية الأساسية في معظم البلدان التي ينفذ فيها **البرنامج** عملياته. و استقرت أو انخفضت أسعار الأرز والقمح في آسيا باستثناء بنغلاديش حيث زادت التكلفة الإجمالية لسلة الأغذية. وفي معظم بلدان أفريقيا الجنوبية والشرقية والوسطي، ظلت أسعار السلع الغذائية الأساسية مستقرة أو انخفضت غير أنه كانت هناك زيادات ملموسة في الأسعار في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي.

27- وفي معظم البلدان، لا تزال تكلفة سلة الأغذية مرتفعة مقارنة بالمتوسطات في الأجل الطويل ومستويات ما قبل الأزمة[3]. وفي 79 في المائة من البلدان التي تم رصدها، تزيد التكلفة الشاملة لسلة الأغذية بنسبة 20 في المائة عن متوسطات السنوات الخمس. ويظهر ذلك في أوضح صورة في بوروندي، وإثيوبيا، والسودان، والصومال، وسري لانكا،

[2] *Market Monitor*، العدد 7، أبريل/نيسان 2010.
[3] مستوى ما قبل الأزمة هو متوسط السنوات الخمس السابقة على أزمة الأغذية في 2008، التي ظلت فيها الأسعار مستقرة وتعد أسعارا طبيعية لأغراض المقارنة.

وطاجيكستان، وزيمبابوي. فقد انخفض سعر الأغذية الأساسية في إثيوبيا بنسبة تراوحت بين 5 و15 في المائة في الأشهر الأخيرة مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي، غير أن الأسعار لا تزال أعلى بنسبة 56 في المائة عن متوسطها في خمس سنوات.

28- ولكفالة استخدام المعلومات عن كل بلد بدقة، يتعاون **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة في إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لأسعار الأغذية.

29- ويبين مؤشر **البرنامج** للنفط الخام أن السعر قد زاد زيادة طفيفة في الشهور الأخيرة على الرغم من العرض الوفير وانخفاض الطلب نسبيا. ووفقا لتوقعات وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل/ نيسان 2010، يحتمل أن تواصل أسعار النفط العالمية الارتفاع بدرجة طفيفة استجابة لانتعاش الاقتصاد العالمي[4].

30- وإذا استمر ارتفاع سعر النفط الخام في عام 2010، سوف يقيم **البرنامج** ما إذا كان من المرجح أن يؤثر هذا الارتفاع في تكلفة النقل البري والتخزين والمناولة والنقل الخارجي في فترة السنتين 2010 – 2011.

31- وسوف تواصل الأمانة رصد أسعار الأغذية والوقود وتحيط المجلس علما بأحدث الاتجاهات في الأسعار من خلال المعلومات المحدثة لخطة الإدارة.

القسم الثاني - إدارة تكاليف الدعم غير المباشرة

حالة ميزانية دعم البرامج والإدارة

32- في الربع الأول من سنة 2010، استخدم **البرنامج** 51.3 مليون دولار أمريكي، أي 21 في المائة من مصروفات ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة لعام 2010 والتي تبلغ 238 مليون دولار أمريكي. وتم تخصيص 131 مليون دولار أمريكي للالتزامات التعاقدية لسنة 2010، منها 118 مليون دولار أمريكي تمثل الالتزامات المتعلقة بتكلفة الموظفين.

33- وتعد تقارير فصلية عن حالة ميزانية دعم البرامج والإدارة وترسل إلى المدراء لإطلاعهم على حالة كل ميزانية من ميزانيات دعم البرامج والإدارة، وتمكينهم من إعادة توزيع مواردهم في حدود مستوى السلطات الممنوحة لهم لكفالة استخدامها بكفاءة. وسوف تواصل الأمانة رصد أداء ميزانية حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة. ومن المزمع إجراء استعراض في منتصف المدة لميزانية حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة لكفالة ملاءمة وكفاية المخصصات المعتمدة عند بداية السنة للمجالات ذات الأولوية.

[4] وزارة الطاقة في الولايات المتحدة. 2010. *Short Term Energy and Summer Fuels Outlook*. واشنطن العاصمة.

الالتزامات غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين

⇦ *سياسة التمويل لخطط استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل*

34- استحقاقات الموظفين في الأجل الطويل تشمل خطة الرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات. وقام خبراء اكتواريون متخصصون بتحديد الالتزامات ذات الصلة وقدمت ضمن الحسابات السنوية المراجعة لسنة 2009. وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغ مجموع التزامات استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل 250 مليون دولار أمريكي منها 130.6 مليون دولار أمريكي محملة على الصناديق والمشاريع. ويؤدي ذلك إلى نسبة أن تكون نسبة تمويل الأصول مقابل الالتزامات 52 في المائة.

35- أصبحت مسألة مزايا الموظفين في الأجل الطويل والتمويل المتصل بها أكثر وضوحا في ضوء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي توصي بالاعتراف بالالتزامات المتعلقة بالمزايا الأخرى المتصلة بنهاية الخدمة بالإضافة إلى الالتزامات الثلاثة الواردة في خطة مزايا ما بعد الخدمة. وأبلغت الأمانة المجلس في دورته السنوية لسنة 2008 بخيارات تمويل خطط استحقاقات ما بعد الخدمة[5]، بينما أوصى المراجع الخارجي في استعراضه للحسابات السنوية المراجعة لسنة 2008 بأن يتخذ **البرنامج** خطوات نحو إدارة خيارات تمويل استحقاقات الموظفين.

36- وفي النصف الثاني من سنة 2009، كلفت الأمانة إحدى كبرى مؤسسات حلول إدارة المخاطر بإجراء دراسة للأصول والالتزامات المتعلقة باستحقاقات موظفي **البرنامج** في الأجل الطويل. وحسنت الدراسة فهم الالتزامات وصاغت سياسة لتخصيص الأصول لصناديق استحقاقات الموظفين ووضعت توصيات لخيارات التمويل لتحقيق التمويل الكامل للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الأجل الطويل مع مرور الوقت.

37- وبالنظر إلى طول أجل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين والتركيبة الأساسية لهيكل ملاك الموظفين ومستويات تحمل المخاطرة كما حددها **البرنامج**، تم تحديد المستوى الأمثل لتخصيص الأصول للصناديق المجنبة لتغطية هذه الالتزامات على أساس 50 في المائة لحافظة الأسهم العالمية و50 في المائة لحافظة السندات العالمية مع توزيعها على العملات بنسبة 50 في المائة للدولار الأمريكي و50 في المائة لليورو.

38- ومن المتوقع أن تزيد نسبة التمويل في غضون 15 عاما بفضل المساهمات السنوية والعائد على الاستثمار. على أن الدراسة أوضحت أن هناك حاجة إلى تمويل إضافي قدره 7.5 مليون دولار أمريكي سنوياً في السنوات الخمس عشرة القادمة لتحقيق التمويل الكامل في نهاية هذه الفترة. وحددت الأمانة التمويل الكامل بنسبة 100 في المائة على الرغم من أن العديد من الهيئات التنظيمية الوطنية تقرر نسبة أعلى لتحقيق التمويل الكامل. ومن الأساسي تجنيب تلك الأموال الإضافية لإدارة تمويل الالتزامات. وتلاحظ الأمانة أنه حتى مع وجود 7.5 ملايين دولار أمريكي كمساهمة سنوية إضافية فإن هناك احتمالا بنسبة 22 في المائة بأن تقل نسبة التمويل عن 80 في المائة في غضون 15 سنة. وتشمل العوامل المؤثرة في نسبة التمويل الآجل التضخم الطبي، وأسعار الفائدة وعائد الاستثمار.

39- ويخصص **البرنامج** في العادة تمويلا لصناديق استحقاقات ما بعد الخدمة، غير أنه بسبب زيادة الأعمار والتضخم الطبي في المقام الأول لم يتحقق التمويل الكامل. وخصصت منظمات أخرى كثيرة تابعة للأمم المتحدة الحد الأدنى من التمويل أو لم تخصص تمويلا بالمرة لهذه الالتزامات التي يقدر النقص في تمويلها بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي[6]. وفي

[5] WFP/EB.A/2008/6-C/1

[6] حالة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (CEB/2010/FB/INF.2/Rev.2)

حالة **البرنامج**، تمثل احتياجات التمويل السنوية الإضافية البالغة 7.5 ملايين دولار أمريكي زيادة محدودة في تكاليف الموظفين وسوف تسمح **للبرنامج** بأن يتعامل مع المسألة بطريقة استباقية، وإذا لم يتم التعامل معها الآن، فسوف يتعذر علاجها في الأجل الطويل.

40- وحسب ما تم الاتفاق عليه في التحديث الثاني لخطة الإدارة (2008-2009)[5] الذي عرض على الدورة السنوية للمجلس لعام 2008، اقترحت الأمانة نهج التوافق في الآراء بالنسبة للخيار الثاني مع إدراج التمويل السنوي المطلوب في تكاليف الموظفين المعيارية. ويقترح إدراج 3.37 مليون دولار أمريكي من التمويل السنوي المطلوب البالغ 7.5 مليون دولار أمريكي للسنوات الأربع عشرة المتبقية في تكاليف الموظفين المعيارية الممولة من تكاليف الدعم المباشرة، و4.13 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية الممولة من تكاليف الدعم المباشرة.

41- والمجلس مدعو إلى الموافقة على ما يلي:

- **الموافقة** على رصد بنود في الخطة للالتزامات غير الممولة المتعلقة بالموظفين لمدة 15 عاماً حسب ما هو محدد في هذه الوثيقة؛
- **الموافقة** على اعتماد غير متكرر بما قيمته 7.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل الالتزامات غير الممولة المتعلقة بالموظفين لعام 2010 في إطار الخطة المشار إليها أعلاه؛
- **الموافقة** على زيادة مقدارها 3.37 مليون دولار أمريكي في اعتماد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لعام 2011 لتمويل أثر الخطة السالفة الذكر على ميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2011.

حالة الجزء غير المخصص في الحساب العام

42- الجزء غير المخصص في الحساب العام هو كيان محاسبي يستخدم لقيد تكاليف الدعم غير المباشرة المستردة من المشروعات والإيرادات المتنوعة ولا يخصص لنشاط برنامجي معين. ومصدر الإيرادات الرئيسي هنا هو إيرادات الفائدة؛ ولذلك يكون لأحوال السوق وأسعار الفائدة أثر كبير على الحساب العام. ويبين الجدول 2 آخر التوقعات بالنسبة للجزء غير المخصص من الحساب العام.

الجدول 2: الجزء غير المخصص من الحساب العام (2010 – 2011)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2010		(25.7)
إيرادات 2010 – 2011		31.0
إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	(24.4)	
صندوق الطوارئ الأمنية	(14.5)	
قرض جمع الأموال من القطاع الخاص	(4.5)	
المجموع الفرعي		**(43.4)**
التمويل المقترح لمصروفات الفترة 2010 – 2011 من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة*		38.9
التوقعات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011		**0.8**

*بافتراض الموافقة على النقطة رقم (5) من مشروع القرار الوارد في هذه الوثيقة.

43- وأدت المصروفات التي طرأت في عام 2009، وهي ناجمة أساساً عن الفروق السلبية بما مقداره 23.3 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين، إلى عدم توازن الجزء غير المخصص من الحساب العام.

44- ويرجع الرصيد الافتتاحي غير الملائم في سنة 2010 في جانب كبير منه إلى الالتزامات الإضافية المتعلقة بالموظفين التي أدرجت باعتبارها مطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهذه الالتزامات المتعلقة بالموظفين على أساس التقييمات الاكتوارية ترتبط باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل التي يسجلها **البرنامج** على مستوى المنظمة، وهي تشمل أيضا التسويات الاكتوارية التي أجريت في إطار عملية الإقفال في نهاية السنة. وانخفضت توقعات الإيرادات المتنوعة للفترة 2010 – 2011، نظرا إلى أن بعض بنود الإيرادات تقيد حالياً على مستوى المشروعات وليس في الحساب العام.

45- ويقترح تمويل المصروفات المعتمدة في خطة الإدارة الأصلية (2010 – 2011) البالغة 38.9 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بدلا من الجزء غير المخصص في الحساب العام لتغطية الجزء الخاص **بالبرنامج** في ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (24.4 مليون دولار أمريكي) وصندوق الطوارئ الأمنية (14.5 مليون دولار أمريكي).

حالة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

46- كما يتضح من الكشوف المالية المراجعة لسنة 2009 [7] فقد بلغ رصيد حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 ما قيمته 152 مليون دولار أمريكي. وترد في الجدول 3 التوقعات المتعلقة بحساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة مع مراعاة تمويل التزامات الموظفين في 2010 والمصروفات المعتمدة لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويشمل ذلك المصروفات المقترحة الذي سبقت الإشارة إليه في الفقرة 45.

الجدول 3 : حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (2010- 2011) (بملايين الدولارات الأمريكية)

الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2010[7]		152.0
الإيرادات المتوقعة في 2010 – 2011 بنسبة 7%		476.0
حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة للفترة 2010 – 2011 الموافق عليه	(476.0)	
التخصيص لمرة واحدة للفترة 2010 – 2011	(25.9)	
تمويل التزامات الموظفين غير الممولة للفترة 2010 – 2011	(7.5)	
التمويل المقترح لمصروفات الفترة 2010 – 2011 من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة*	(38.9)	
المجموع الفرعي (المصروفات)		**(548.3)**
التوقعات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011		**79.7**

*بافتراض الموافقة على النقطة رقم (3) من مشروع القرار الوارد في هذه الوثيقة.

47- ويبلغ الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة حتى نهاية فترة السنتين 79.7 مليون دولار أمريكي. ويمثل ذلك زيادة عن رصيد الإقفال المقدر بما قدره 44.5 مليون دولار أمريكي في خطة الإدارة (2010 – 2011). وترجع الزيادة إلى الإيرادات الإضافية الناجمة عن تكاليف الدعم غير المباشرة في الربع الأخير من سنة 2009. وسوف

[7] WFP/EB.A/2010/6-A/1

تساعد هذه الزيادة **البرنامج** في تحقيق هدفه المتمثل في الإبقاء على مبلغ يعادل مصروفات خدمات دعم البرامج والإدارة لمدة أربعة أشهر في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

48- وتدرك الأمانة أهمية الاحتفاظ برصيد ملائم في حساب تسوية خدمات دعم البرامج والإدارة، وسوف تواصل رصد كل إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ومصروفات دعم البرامج والإدارة لكفالة اتساقها مع التوقعات. وسوف يتم إطلاع المجلس باستمرار على حالة الحساب طيلة فترة السنتين.

استعراض استراتيجية التحوط لمخاطر أسعار الصرف على مصروفات خدمات دعم البرامج والإدارة المرتبطة باليورو

49- الهدف من استراتيجية التحوط هو التأكد من تحديد سعر صرف ثابت لليورو مقابل الدولار خلال فترة محددة سلفا لمصروفات دعم البرامج والإدارة المرتبطة باليورو (تكاليف الموظفين أساسا). وتغطي استراتيجية التحوط مخاطر سعر الصرف لمصروفات خدمات دعم البرامج والإدارة المرتبطة باليورو عن طريق الشراء الشهري الآجل لليورو.

⇦ *ترتيبات التحوط في الفترة 2006 – 2007*

50- وافق المدير التنفيذي على أول ترتيبات التحوط بموجب مذكرة قرار صدرت في ديسمبر/كانون الأول 2005، وبدأ التنفيذ في فبراير/شباط 2006 عندما اشترى **البرنامج** بالشراء الآجل 000 110 4 يورو لكل شهر من شهور الفترة من فبراير/شباط 2006 إلى ديسمبر/كانون الأول 2007 مقابل دولارات أمريكية. وبلغ متوسط سعر الصرف الآجل المستخدم في شراء اليورو 1.2211 لفترة السنتين 2006 – 2007. وبلغت مكاسب سعر الصرف من 23 عقدا آجلا 8.83 مليون دولار أمريكي. واستخدمت أسعار صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة المعمول بها في الأمم المتحدة في الفترة المعنية وعلى النحو الموضح في الكشوف المالية.

⇦ *ترتيبات التحوط في عام 2009*

51- وافق المدير التنفيذي على ثاني ترتيب للتحوط بموجب مذكرة قرار صدرت في أغسطس/آب 2008، وبدأ التنفيذ في سبتمبر/أيلول 2008 عندما اشترى **البرنامج** بالشراء الآجل 000 860 4 يورو لكل شهر من شهور الفترة من يناير/كانون الثاني 2009 إلى ديسمبر/كانون الأول 2009 مقابل دولارات أمريكية. وبلغ متوسط سعر الصرف الآجل المستخدم في شراء اليورو 1.4413 لفترة السنتين 2006 – 2007. وبلغت خسائر سعر الصرف من العقود الاثني عشر الآجلة 3.18 مليون دولار أمريكي. واستخدمت أسعار صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة المعمول بها في الأمم المتحدة في الفترة المعنية وعلى النحو الموضح في الكشوف المالية.

⇦ *الدروس المستخلصة*

52- زادت استراتيجية تغطية مخاطر أسعار الصرف لمصروفات دعم البرامج والإدارة المرتبطة باليورو بدرجة ملموسة حالة التيقن من قيمة نفقات الموظفين بالدولار الأمريكي في المقر. ويسمح ذلك بتخطيط أدق للميزانية حيث يمكن التخفيف من مخاطر أسعار الصرف من خلال استخدام العقود الآجلة. وأثبتت ترتيبات التحوط أنها أداة تتسم بكفاءة التكلفة في إدارة المخاطر وأنها تتيح التيقن في عنصر مهم من عناصر الميزانية في سياق عدم التيقن الذي يحيط بالنموذج التشغيلي **للبرنامج**.

53- وينبغي استخدام المعدلات الآجلة لأسعار الصرف التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التحوط عند حساب تكاليف الوظائف القياسية، ويمكن بذلك استخدامها كأداة للتخطيط الاستشرافي. ويؤدي تنفيذ التحوط عند الانتهاء من الميزانية ذات الصلة إلى التقليل كثيراً من فعالية التحوط لأن السعر الذي يتم الحصول عليه سيختلف عن الأسعار الفورية المستخدمة لتحديد التكاليف الآجلة (غير المشمولة بالتحوط). وقد لوحظ هذا التأخير أثناء التحوط في الفترة 2006 – 2007 ونتجت عن ذلك فروق بين المبالغ المتوقعة والمبالغ النهائية لتكاليف الوظائف القياسية باليورو. وكان ذلك إيجابيا من الناحية الاقتصادية في الفترة 2006 – 2007، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق أسعار الصرف المستهدفة في الميزانية. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، أصبح السعر المشمول بالتحوط يشكل جزءا لا يتجزأ من حساب الميزانية منذ فترة الميزنة لعام 2009، مما أسفر عن زيادة فعالية ترتيبات التحوط.

54- والدافع وراء اختيار سلسلة بسيطة من العقود الآجلة لأسعار الصرف بدلا من ترتيبات تحوطية بديلة هو هيكل الميزانية العامة لدعم البرامج والإدارة والنظام المالي **للبرنامج**. وتتمثل المزايا الرئيسية للهيكل الحالي في انخفاض تكلفة التنفيذ والتيقن من النتيجة منذ البداية. ويبلغ متوسط تكلفة معاملات النقد الأجنبي الآجلة 3 نقاط قاعدية من مبلغ المعاملات. ولذلك فإن تكلفة المعاملات، استناداً إلى تحوط شهري بما قيمته 5 ملايين يورو، سوف تصل إلى ما يقرب من 25 000 دولار أمريكي سنوياً.

55- وكشف أول برنامجين للتحوط عن أن تلك الأدوات يمكن أن تفضي إلى مكاسب على غرار ما حدث في الفترة 2006 – 2007، ويمكن أن يفضي إلى خسائر مثلما حدث في عام 2009، وبخاصة إذا كان اليورو يتحسن أو يتدهور أثناء فترة إعداد الميزانية. وهذه المكاسب والخسائر في العقود الآجلة لأسعار الصرف في مقابل أسعار صرف اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة المعمول بها في الأمم المتحدة عند تاريخ التسوية يعكس زيادة/نقصا في القيمة الدولارية لمصروفات دعم البرامج والإدارة المرتبطة باليورو. والمحصلة النهائية هي أن **البرنامج** يستطيع تحويل المبالغ المقررة باليورو بسعر معلوم بدون التعرض لمخاطر غير منظورة في سعر الصرف.

القسم الثالث – تحديث للموارد الخارجة عن الميزانية

56- في خطة الإدارة الأصلية (2010 – 2011)، كان المتوقع أن تصل الموارد الخارجة عن الميزانية إلى ما مجموعه 506 ملايين دولار أمريكي تتكون من حسابات خاصة قيمتها 280 مليون دولار أمريكي، وصناديق استئمانية قيمتها 214 مليون دولار أمريكي (170.7 مليون دولار أمريكي لبلدان بعينها، و43.3 مليون دولار أمريكي للإنفاق العام) وعمليات ثنائية قيمتها 12 مليون دولار أمريكي.

57- ويبلغ ما تم تسلمه حتى الآن من موارد خارجة عن الميزانية 157 مليون دولار أمريكي تمثل 31 في المائة من الميزانية المقدرة للفترة 2010 – 2011، مع وجود موارد كبيرة مؤكدة مسحوبة على صناديق استئمانية لبلدان محددة وصناديق استئمانية عامة.

58- ووفقا للقواعد المالية **للبرنامج** تنشأ الحسابات الخاصة بواسطة المدير التنفيذي لمساهمات أو أموال محددة تخصص لأنشطة محددة. وأهم الحسابات الخاصة **للبرنامج** هي حسابات دعم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، والنقل الجوي، والبرنامج العالمي لاستئجار المركبات، وإدارة الموظفين الفنيين المبتدئين، واللوجستيات.

59- ووقع **البرنامج** اتفاقا تاريخيا مع حكومة ماليزيا لإنشاء مستودع خامس للأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في آسيا، ومقره سوبانغ. والغرض من هذا المستودع هو تقديم مواد الإغاثة الإنسانية في غضون 48 ساعة من وقوع الأزمة، وتوفير مرافق التخزين والدعم اللوجستي والخدمات لوكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى في إقليم آسيا وربما خارجه.

60- وفي الفترة التي يغطيها هذا التحديث، أنشئ 16 صندوقا استئمانيا جديدا، بما قيمته 14.8 مليون دولار أمريكي للأمن الغذائي والتغذية، وتغير المناخ، والشراء المحلي، وأطر الأمم المتحدة الواحدة. وأنشئ 10 في المائة من هذه الصناديق الاستئمانية في المقر وتم التفاوض على 90 في المائة منها على المستوى الميداني. ويمثل ذلك تحولا نحو إقامة شراكات استراتيجية مع الحكومات المضيفة والشركاء من خلال استقطاب الخبرة الفنية **للبرنامج** في بلدان بعينها وما يتمتع به من مزايا نسبية في مجالات الأمن الغذائي، والتغذية، والشراء المحلي. وتشمل الأمثلة الصندوق الاستئماني الكولومبي للأغذية والأمن، والصندوق الاستئماني لمكافحة جوع الأطفال في موريتانيا.

61- ويستخدم التمويل من خارج الميزانية لشراء ونقل الأغذية دعما للمشروعات الحكومية، وبرامج التغذية المدرسية، والأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية كما هو الحال في كولومبيا، وهندوراس، والسلفادور، وإكوادور. ومناصرة **البرنامج** لدور الأغذية والتغذية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تؤدي إلى إعداد خطط العمل من أجل الحماية الاجتماعية للأيتام والأطفال الضعفاء الآخرين، وبخاصة في أفريقيا الجنوبية.

62- وتشمل العمليات الثنائية، وهي أساسا عمليات تتعلق ببلدان محددة، شراء الأغذية، وبناء القدرات، وتقديم الخدمات للاجئين. وتساعد العمليات الثنائية الرئيسية المستفيدين في بوركينا فاسو، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، واللاجئين في الصحراء الغربية.